

الدار البيضاء 25 ماي 2011

لقاء حول

ملتقى الشرق الأوسط و شمال إفريقيا حول موضوع :

**" الحماية الاجتماعية في الشرق الأوسط و شمال
إفريقيا، سياسات مقارنة "**

كلمة السيدة علياء الدلي

الممثل المقيم بالنيابة - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد رئيس شبكة المغرب للمجلس الدولي للعمل الاجتماعي
السيد المدير العام لوكالة التنمية الاجتماعية وعضو الشبكة المغربية
السيد رئيس المجلس الدولي للعمل الاجتماعي
السيدات والسادة الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

و بعد،

الصحة تاج على رؤوس الأصحاء لا يراها إلا المرضى

لقد تنامت خلال العقد المنصرم الاهتمامات المحلية والدولية بقضايا الفقر ومكافحته وتوفير أنواع من الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة والمحرومة في دول العالم الثالث، وذلك على أثر سياسات إعادة هيكلة العديد من اقتصادات تلك الدول التي أوصت بها منظمات عالمية لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، بغرض دمج اقتصاداتها في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وإسقاط الحواجز التي تحول دون تحقيق هذا الهدف.

يعتبر نظام الضمان الاجتماعي أو التأمينات الاجتماعية نظاما اجتماعيا اقتصاديا يستند على مبدأ تأمين الحماية من الفقر والمخاطر لكافة الأفراد. ونجد أنماطا متطورة منه في أوروبا الغربية وغيرها. ولقد اهتمت الدول العربية بالجانب الإنساني للفئات الاجتماعية فأصدرت قوانين المساعدات الاجتماعية.

إلا أن أنظمة الضمان الاجتماعي في البلدان العربية تواجه مجموعة من الصعوبات والتحديات تعود لعدد من العوامل تتمثل بقلّة الموارد، وعدم شمولية وتغطية شرائح المجتمع، ونقص التشريعات والقوانين، وسوء إدارة صناديق الضمان الاجتماعي.

السيدات و السادة الحضور الكريم

من النقاط الهامة في الدورة 64 للجمعية العامة للصحة العالمية، مصادقتها على قرار يحث دول العالم على إدخال نظام تغطية صحية يسمح للجميع بما في ذلك الفئات الفقيرة بالاستفادة من وسائل العلاج الصحي. و لابد من التذكير بأن إعلان الألفية الذي اعتمده الجمعية العامة في 8 سبتمبر 2000 يحدد خطة الأمم المتحدة للسلام والأمن والاهتمامات الإنمائية في القرن الحادي والعشرين، لا سيما في المجالات المتعلقة

بالفقر والصحة والتعليم والبيئة وحقوق الإنسان والحكم الرشيد. وقد دعت الجمعية العامة لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها إلى تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء من أجل تنفيذ هذا الإعلان. وبغية إرشاد منظومة الأمم المتحدة في أداء هذه المهمة، أعد الأمين العام "خريطة الطريق" لتنفيذ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

إن فرص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحسن ما لم تعتمد جميع وكالات الأمم المتحدة والحكومات نهجا متناسقا إزاء حقوق الإنسان يرمي إلى تحقيق هذه الأهداف، بما فيها وضع المؤشرات وتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و اعداد استراتيجيات تنفيذية لمعالجة المشاكل الجوهرية لأهداف الألفية، وهي: الفقر والجوع والأحياء الفقيرة وعدم كفاية التعليم، وعدم المساواة بين الجنسين، وعدم تمكين المرأة، وارتفاع وفيات الأطفال والأمهات، والأمراض المعدية، وضرورة تحقيق الاستدامة البيئية، بما في ذلك تأمين مياه الشرب الصالحة. وينبغي لهذه الحقوق أن تشكل معايير لتحديد الآليات اللازمة لمواكبة وتقييم التقدم الحاصل في بلوغ الأهداف الإنمائية.

إن موضوع الحماية الاجتماعية يقع في صلب هذه الاهتمامات والتحديات التي تواجهها شعوب المنطقة وحكوماتها راهنا ومستقبلا. فالشعوب تتطلع إلى قياداتها لإيجاد حلول ناجعة للتحديات الحقيقية التي تواجهها في حياتها اليومية، فإن استطاعت القيادات التفاعل مع مختلف مكونات الشعب والاستفادة أيضا من تجارب غيرها فسيمكنها ذلك من التوصل إلى تلك السياسات الملائمة لاحتياجات الشعوب وتطلعاتها. ومن هنا أود التنويه بهذه المبادرة التي يدعمها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والتي تبرهن على التزام المجتمع المدني بالقضايا الاجتماعية و الاستراتيجية و التي تعمل على تنسيق جهود منظمات المجتمع المدني والكفاءات العربية العاملة في مجالات العمل الاجتماعي والتضامن بشكل عام والحماية الاجتماعية على وجه الخصوص.

أشكركم على اهتمامكم وأتمنى لكم لقاء مثمرا و ناجحا.

و السلام عليكم .